

أدوات الاستثمار بالأسهم

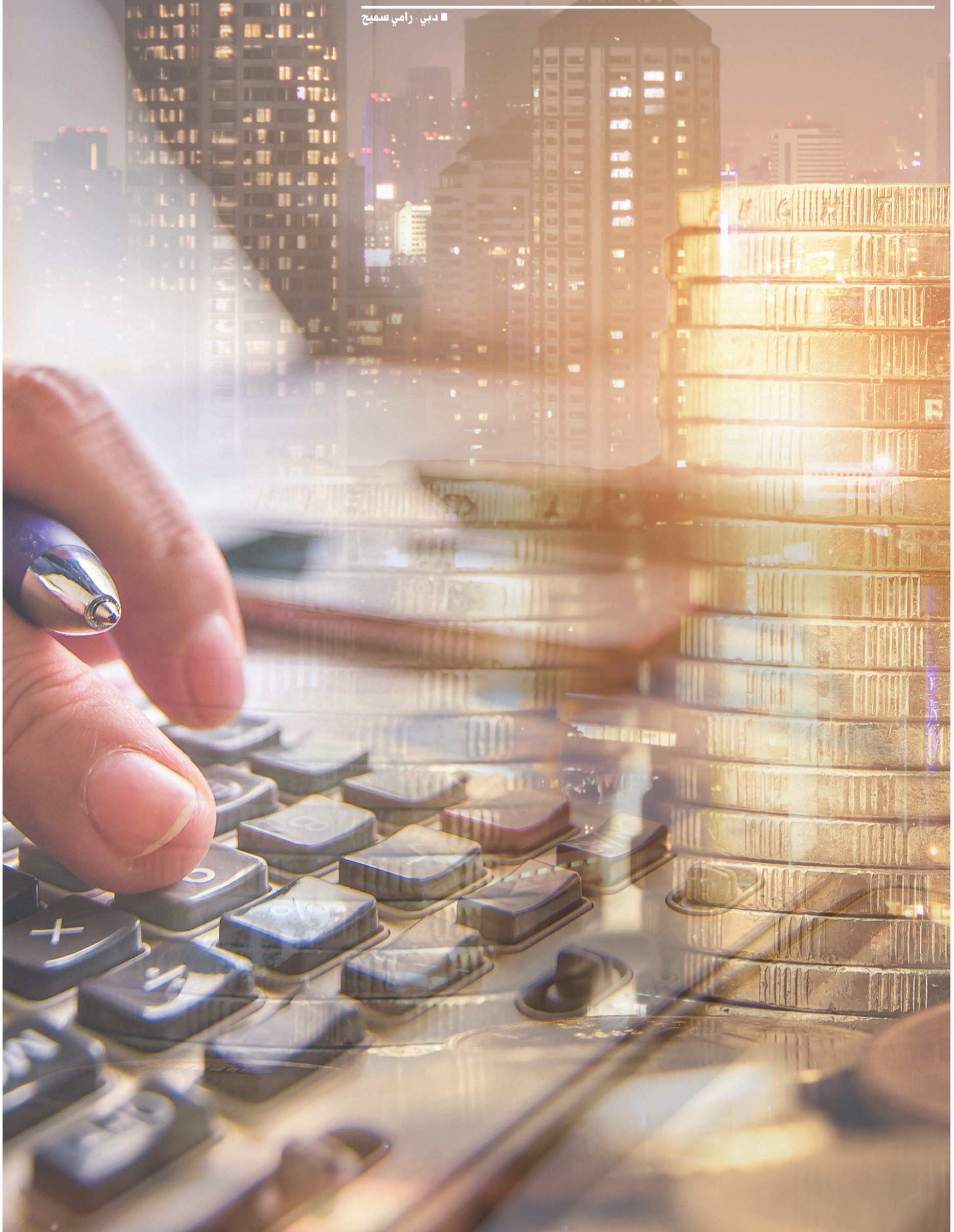
تعمق الأسواق وتزيد السيولة والمخاطرة حاضرة

تسير الجهات الرقابية في الدولة بخطى حثيثة نحو إتاحة تنوع وزيادة الأدوات والآليات الاستثمارية في أسواق المال المحلية بهدف زيادة عمق الأسواق ورفع مستوى السيولة الاستثمارية، واستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين، غير أن خبراء مختصين في أسواق الأسهم قالوا لـ«البيان الاقتصادي» إن الآليات الجديدة رغم كونها وسيلة ضرورية تسهم في تنوع الخيارات الاستثمارية، إلا أنها تعتبر سلاحاً ذا حدين لا سيما في ظل جهل غالبية المستثمرين بكيفية التعامل معها وعدم وجود الوعي الكافي لتجنب مخاطرها.

وطالب الخبراء بضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين بإيجابيات وسلبيات الآليات والأدوات الجديدة التي تحتاج إلى ممارسة وفهم عميق قبل تطبيقها، وذلك بهدف حماية صغار المستثمرين لا سيما وأن الكثير من تلك الأدوات ينطوي من خلالها مخاطر عالية في بعض الأحيان. وأخيراً، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية بدء العمل بآلية البيع على المكشوف الفني، فيما يؤكد سوق دبي المالي أنه سيوفر ذات الآلية خلال الفترة القادمة، وذلك دون أي أن يعطي وقتاً محدداً لإطلاقها. كذلك وقع سوق دبي اتفاقاً مع ناسداك دبي، يفتح الباب أمام تداول عقود آجلة مرتبطة بال مؤشر العام لسوق دبي العقود الآجلة، في خطوة تهدف إلى توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والفرص الاستثمارية الجديدة للمستثمرين من المؤسسات والأفراد.

ودائماً ما تؤكد هيئة الأوراق المالية والسلع استمرار جهودها الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأسواق المالية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية؛ سواء من حيث التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل السوق أو تنوع الأدوات الاستثمارية التي من شأنها زيادة عمق السوق والمساهمة في زيادة جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية.

■ دبي - رامي سميج



عقود المؤشرات والبيع على المكشوف

تنوع الأدوات المالية يوفر بدائل



تدشين أدوات مالية جديدة في أسواق الأسهم من شأنه تنوع البدائل الاستثمارية وتعزيز السيولة | تصوير: عماد علاء الدين



علي الحمودي



إياد عارف



محمد الأعصر

دبي - رامي سميح

قال محللون ماليون وخبراء أسواق المال إن تدشين أدوات مالية جديدة في أسواق الأسهم المحلية من شأنها تنوع البدائل الاستثمارية وزيادة عمق السوق وتعزيز السيولة التي تواجه انحصاراً كبيراً منذ مطلع العام الجاري.

وأضاف المحللون والخبراء لـ«البيان الاقتصادي»، أن الأدوات المالية المتنوعة تمنح مديري الأصول والمستثمرين فرصة التحوط ضد أخطار استثماراتهم ما يشجعهم على زيادة الاستثمار والتنوع في الأسواق.

وأشار المحللون والخبراء إلى ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين بإيجابيات وسلبيات الآليات والأدوات الجديدة لا سيما في ظل جهل غالبية المستثمرين بكيفية التعامل معها وعدم وجود الوعي الكافي لتجنب مخاطرها.

وأكدوا أن الجهات الرقابية في الأسواق المحلية عملت جاهدة خلال السنوات الماضية تعزيز بنيتها التحتية والتشريعية لضمان بيئة تداول استثمارية عادلة وأمنة وفق أفضل الممارسات العالمية، بهدف منح المستثمرين الفرصة لاستثمار مدخراتهم ضمن بيئة قانونية متقدمة تتميز بالعدالة في الإفصاح والشفافية.

تنوع

قال المحلل المالي وضاح الطه عضو المجلس الاستشاري الوطني بمعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار في الإمارات، إن تنوع

«الأوراق المالية»: تنوع الأدوات الاستثمارية يزيد عمق الأسواق وجاذبيتها



عبد الزعابي

أنظمة وأدوات يجري العمل عليها حالياً ترى النور قريباً

دبي - البيان

قال الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي بالإدارة لهيئة الأوراق المالية والسلع إن الهيئة دائمة الحرص على تطوير منظومتها التشريعية ضمن خطة استراتيجية متوافقة ومنسجمة مع الخطة الاستراتيجية لدولة الإمارات، وكذلك لديها خطة استشراف للمستقبل طويل المدى الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأسواق المالية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية؛ سواء من حيث التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل السوق، أو تنوع الأدوات الاستثمارية التي من شأنها زيادة عمق السوق والمساهمة في زيادة جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وأضاف أن الهيئة مستمرة في الارتقاء بأداء الأسواق المالية في الدولة ضمن خططها التي تستهدف الارتقاء بتصنيف الأسواق المالية بالدولة إلى مرتبة الأسواق المتقدمة على المؤشرات العالمية الكبرى، وتلبية حاجة شركائها الاستراتيجيين وكل المتعاملين.

وأكد د. الزعابي استمرار العمل على تعزيز وتنفيذ المبادرات التي تستهدف تحقيق

الإدراجات المزدوجة.. آليات إيجابية تنوع الخيارات



مازن البستاني

أسواق الإمارات باتت الوجهة المفضلة للشركات الإقليمية

دبي - البيان

اعتبر خبراء في أسواق المال آلية الإدراج المزدوج في أسواق الإمارات من أبرز الآليات الإيجابية المطبقة على مدى السنوات الأخيرة، وأسهمت بشكل كبير في تنوع الخيارات والفرص أمام المستثمرين، لا سيما أن أسواق الإمارات، خصوصاً دبي، باتت الملاذ أمام تلك الشركات، باعتبارها الوجهة المفضلة والخيار الأولي للشركات على المستوى الإقليمي.

ومن المتوقع إدراج «المصرف الخليجي» البحريني في سوق دبي قبل نهاية العام الجاري، في حين تقول المصادر إن شركة زيميا القابضة الكويتية، التي جرى تسجيلها أخيراً ضمن فئة الشركات المساهمة العامة الأجنبية لدى هيئة الأوراق المالية، في مرحلة الانتهاء من الإجراءات المطلوبة بهدف الإدراج في سوق دبي.

قال فيجاي فاليشا، مدير المخاطر المالية، كبير محللي الأسواق لدى العصر للوساطة المالية، إن الإدراجات المزدوجة تُعد من المميزات الإيجابية المتاحة في الأسواق الإماراتية التي تسهم بشكل كبير في تنوع الفرص والخيارات أمام المستثمرين، برغم كونها تشهد حالة من الغموض حالياً.

وأضاف فاليشا لـ«البيان الاقتصادي» أن الشركات عند حاجتها إلى السيولة تلجأ إلى الإدراج المزدوج الذي يُعد الفرصة المناسبة لها في مثل هذه الظروف، مشيراً إلى أن الأسواق المحلية من المرتقب أن تشهد إدراجات مزدوجة عدة في الفترة المقبلة.

ويرى فاليشا أن التحدي المزدوج أمام

الشركات عند الإدراج المزدوج هو التكاليف الكبيرة، فضلاً عن ازدواجية الإجراءات المعقدة المتبعة للحصول على مكان مدرج في التبادل الأولي.

وقال المحلل المالي مازن البستاني، الشريك ورئيس الخدمات المصرفية والتمويل في مكتب «بيكر أند ماكنزي - حبيب الملا»، إن الأسهم المزدوجة الإدراج برغم نشاطها في الآونة الأخيرة، بعدما أصبحت خياراً مفضلاً لدى كثير من المستثمرين، فإن بعضها يشهد حالة من الركود حالياً بسبب ضعف أداء تلك الشركات من الناحية المالية، وأشار البستاني إلى أن أسواق الإمارات أصبحت فرصة جاذبة أمام جميع الشركات الإقليمية الراضية في الإدراج المزدوج، لا سيما في ظل البيئة التشريعية والتنظيمية الجيدة التي توفرها أسواقنا المحلية على عكس بقية أسواق المنطقة.

جانب صغار المستثمرين، فضلاً عن أننا لا نزال سوقاً ناشئاً ونحتاج إلى مزيد من التهيئة حتى تكون سوقاً ناشئاً نموذجياً من خلال زيادة عمق السوق وزيادة الإفصاح وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

بدائل

وقال محمد الأعصر مدير إدارة البحوث لدى «الوطني للاستثمار»، إن تنوع الأدوات المالية في أي سوق مالي من شأنه زيادة عمق السوق وتوفير بدائل استثمارية وجذب شرائح جديدة من المتعاملين.

وأشار الأعصر إلى أن نجاح أو فشل الأسواق المالية ليس في خلق أدوات جديدة ولكن بضرورة اقتران تلك الأدوات بتوافر الخبرات والكوادر وكذلك البنية التحتية اللازمة لضمان منح المستثمرين الفرصة لاستثمار مدخراتهم ضمن بيئة قانونية متقدمة.

ولفت الأعصر إلى أن الأسواق الإماراتية تفتقد وجود المشتقات المالية التي تساعد كأدوات تحوط، في تخفيف حدة التقلبات بالأسواق، بالإضافة إلى عدم تفعيل نشاط صانع السوق بالشكل المطلوب، مطالباً بتهيئة البنية الأساسية والفنية قبل إطلاق أية أدوات مالية جديدة في الأسواق.

سيولة

وقال المحلل الاقتصادي علي الحمودي، الرئيس التنفيذي السابق لدى «أداء» للخدمات المالية، إن الآليات الجديدة التي تطبق في الأسواق المحلية وعلى رأسها البيع على المكشوف ستسهم بلا شك في زيادة

الآليات والأدوات الاستثمارية الجديدة في الأسواق ضرورة ملحة لتوفير أدوات إضافية تولد مزيداً من السيولة وتدخّل مزيداً من اللاعبين بما يعزز من أداء أسواق الأسهم.

وشدد الطه على ضرورة مراعاة بعض الأمور عند تطبيق أي آليات جديدة أهمها انخفاض معدلات الثقافة الاستثمارية لدى الكثير من المتعاملين وهو ما قد يعرضهم للكثير من المخاطر في المستقبل، مشيراً إلى أن هيئة الأوراق المالية يقع على عاتقها دور كبير لزيادة الوعي لدى المتعاملين في أسواق الأسهم عبر التثقيف التدريجي المتوازي لهذه الآليات وشرح مميزات الأدوات الاستثمارية الجديدة المقر العمل بها في الأسواق حتى قبل تطبيقها.

ودلّل الطه على ذلك بجهل الكثير من المستثمرين بكيفية التعامل بألية البيع على المكشوف المطبقة في سوق أبوظبي قبل أسبوعين، مشيراً إلى أن صغار المستثمرين يحتاجون إلى وقت كافٍ للتعرف على كيفية التعامل بتلك الآلية التي تعتبر سلاحاً ذا حدين وقد يكدهم عدم فهمها خسائر طائلة. ونوه الطه بضرورة التوعية بسلبيات وإيجابيات هذه الآليات الجديدة عبر التوعية وقياس مدى الوعي واستيعاب الجمهور لها وذلك من خلال عقد مزيد من المحاضرات والندوات التثقيفية من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعبر توعيات رسمية من هيئة الأوراق المالية.

وقال الطه: يجب ألا تتسرع في تطبيق أي آليات جديدة خصوصاً أن بعض الآليات مركبة ومعقدة يصعب التعامل معها من

المراد بيعها بشرط إضافة الوسيط الهامش ضمان نقدي لقيمة العملية بنسبة 50%. وعند إتمام الصفقة، يتم إضافة الأسهم إلى المشتري بصفته مستفيداً، وتقيد بسالب في حساب البائع، في الوقت التي يتوجب على العميل الملتزم بتغطية القيد السالب بطرق مختلفة، كما يحق للوسيط إغلاق الصفقة بالشراء (عكس عملية البيع على المكشوف الفني) في حالة انخفاض الهامش، لتتم التسوية في التاريخ المحدد لها عبر تحويل القيمة إلى الوسيط البائع، لتتغير الصفة من مستفيد إلى مالك للعمليات المشتري. - دبي - البيان

سوق يوفر هذه الخدمة في منطقة الخليج العربي، مشيرين إلى ضرورة زيادة الوعي لدى المستثمرين بإيجابيات وسلبيات هذه الآلية عبر وسائل الإعلام والندوات التثقيفية وكذلك من خلال هيئة الأوراق المالية والسلع. وتقوم الهيكلية المعتمدة لهذه الخدمة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، عند إدخال أمر بيع على الأوراق المالية، يقوم نظام التداول والمقاصة، وذلك من خلال حساب مخصص لعمليات البيع على المكشوف الفني، ليليه قبول أوامر البيع المدخلة من قبل الوسيط حتى لو لم تتوفر الأسهم



توقع محللون وخبراء ماليون أن تسهم آلية البيع على المكشوف التي جرى تطبيقها في سوق أبوظبي للأوراق المالية اعتباراً من أمس في تنوع آليات وأدوات الاستثمار والتحوط، ورفع مستوى السيولة الاستثمارية، لاستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين المختصين والمتمرسين بالأدوات الاستثمارية الحديثة لأسواق الأوراق المالية.

ومؤخراً، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية بدء العمل بألية البيع على المكشوف الفني فيما يؤكد سوق دبي المالي، أنه سيوفر ذات الآلية خلال الفترة القادمة، وذلك دون أي أن يعطي وقتاً ممدداً لإطلاقها. وأعلن سوق أبوظبي إطلاق الخدمة واعتماد شركة الصفاة مباشر للخدمات المالية وسيطاً لخدمة البيع على المكشوف الفني، الذي يُعرف بأنه عملية بيع المستثمر لورقة مالية لا يملكها، ولكنه يلتزم بتوفيرها ضمن فترة التسوية المعمول بها «T+2»، وذلك بهدف تحقيق أرباح تتج عن الاستفادة من فرق السعر حال انخفاض الأسعار.

وأضاف المحللون والخبراء لـ«البيان الاقتصادي»، أن سوق أبوظبي يعتبر أول

سوق أبوظبي يواصل العمل على استحداث أدوات ومنتجات مبتكرة

سوق أبوظبي يواصل العمل على استحداث أدوات ومنتجات مبتكرة



جذب مجموعة أكبر من المستثمرين مع تطبيق رزمة من الابتكارات

■ أبو ظبي - البيان

قال راشد البلوشي الرئيسي التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إن إدارة السوق تعمل بشكل مستمر على تنمية وتطوير القطاع المالي وأيضاً تطوير الخدمات التي توفرها للمعاملين والشركات المدرجة، للارتقاء بالبنية الاستثمارية، وذلك ضمن مهمة السوق في المساهمة بتحقيق رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، وتعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في أبوظبي خصوصاً والدولة عموماً.

وأضاف البلوشي: إن السوق يواصل جهوده في تطوير وإطلاق المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى زيادة القيمة السوقية والمنتجات، وجذب وتفعيل مجموعة أكبر من المستثمرين مع تطبيق رزمة من الابتكارات التي استحدثتها السوق خلال الأعوام الماضية، وذلك ضمن التزامه برنامج خطة أبوظبي نحو تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الإمارة وفي إطار تعزيز البيئة التنافسية لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات.

وأشار إلى أن السوق وظف مؤخراً تقنية البلوك تشين في أعماله وذلك من خلال التصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية ليكون بذلك أول سوق مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوظف هذه التقنية، وأيضاً لإطلاق خدمة البيع على المكشوف الفني كأول سوق في المنطقة يقوم بتطبيق هذه الخدمة بشكل دورها إضافة إلى مجموعة الخدمات التي يقدمها السوق لمستثمريه وبالتالي الارتقاء بالبنية



■ راشد البلوشي

الاستثمارية.

وقال البلوشي: سيواصل السوق سعيه لتعزيز بنيته التحتية التقنية التي تمتاز بتطبيق أعلى المعايير العالمية المعتمدة في إدراج وتداول الأوراق المالية المتنوعة، كما يوفر السوق خدمات ومنتجات مبتكرة تستند إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإفصاح والشفافية وأمنة وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في إطار التزام السوق ببرنامج خطة أبوظبي للاحقة تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الإمارة، وتنويع قنوات وأساليب التواصل مع المتعاملين، وذلك عبر تصميم منصات وحلول رقمية رائدة. وأشار إلى أن سوق أبوظبي أطلق مؤخراً حزمة خدمات رقمية لتلبية متطلبات الإفصاح والشفافية، ولضمان إيصال المعلومات إلى المساهمين والمستثمرين في وقت آني ومباشر، ضمن إطار منظم من ضوابط الحوكمة، وفي مقدمتها خدمات تسجيل الأوراق المالية، والموقع الإلكتروني الجديد لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وما يحمله من إمكانيات متعددة وواجهة سهلة للتصفح تلبى مختلف احتياجات الشركات المدرجة والمساهمين والمحليين الماليين.

«عقود المؤشرات» تشجع على زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية



■ طارق قافيش



■ إياد البريقي

لدعم التداول وإتاحة فرص الاستثمار، من خلال استخدام مؤشر سوق دبي المالي أداة للعقود الآجلة يتم تداولها في سوق ناسداك للعقود الآجلة، حيث إن مؤشر دبي يعكس حركة وأداء مجموعة رائدة من الأسهم المدرجة، تتضمن قطاعات العقارات والاتصالات واللوجستيات والتأمين والبنوك والخدمات المالية.

تطور

وقال طارق قافيش، المدير العام لإدارة الأصول لدي «ميناكورب»، إن هذه الآلية تعتبر تطوراً لأسواق المال التي تظهر عملياً بروز نوع جديد من الاستثمارات، وإنها ستسهم في إحداث تعاون أكبر بين الأسواق الإماراتية، مما سيعطي دفعة أكبر للنشاط.

وأضاف قافيش أن عقود المؤشرات ستعمل أيضاً على اجتذاب مستثمرين أجانب ومؤسسات عالمية.

■ دبي - البيان

قال محللون وخبراء لـ«البيان الاقتصادي» إن توقيع كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية وناسداك دبي اتفاقاً بشأن تداول عقود آجلة مرتبطة بالمؤشرات العامة في سوق العقود الآجلة، سيسهم في توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والفرص الاستثمارية الجديدة للمستثمرين من المؤسسات والأفراد المحليين والإقليميين والأجانب.

خطوة

وأكد إياد البريقي، المدير التنفيذي لشركة «الأنصاري» للخدمات المالية، أن تداول عقود المؤشرات خطوة إيجابية ودلالة على النمو في أسواق الإمارات، لا سيما أنها أداة مالية متعارف عليها عالمياً.

وأوضح البريقي أن هذه الآلية تساعد بشكل كبير على تشجيع الاستثمار الأجنبي والمؤسسات، وفتح باب إضافي للاستثمار في المشتقات، مشيراً إلى أنها تتم باستخدام الرفع المالي، للسماح لشريحة من المتداولين بالتداول بمؤشر السوق نفسه بدلاً من شراء، عبر توقع حالة معينة للمؤشر، كشراء عقود آجلة إذا كنت تتوقع ارتفاع السوق والعكس، وبالاستطاعة تحقيق أرباح عالية.

وشرح البريقي الآلية بأنها عادة تتم عن طريق شراء أو بيع عقود مستقبلية، بتخمين مستوى معين لمؤشر السوق نفسه، عبر استخدام الرفع المالي، أي دون الحاجة إلى استخدام مبالغ ضخمة، مبياً أن من إيجابيات تداول المؤشرات التحوط ضد المخاطر، بعمل موقف معاكس للعمليات الحقيقية التي تتم على الأسهم الحقيقية في السوق.

استثمار

وقال أيمن القصبي، مدير إدارة التداول بشركة جلوبال لتداول الأسهم والسندات، إن تلك الآلية تعتبر خطوة سبقة من نوعها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث إنها تهدف إلى تنويع الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب من الأفراد المؤهلين، وكذلك المؤسسات الاستثمارية.

وأضاف القصبي: «سعى كل من سوق دبي المالي وسوق ناسداك دبي في خطوة تكاملية إلى توفير التنوع المطلوب في أسواق المال،



■ مهند دياك

خصوصاً مع انخفاض أسعار الأسهم وهذا أمر غير صحيح، خصوصاً جميع الأسواق العالمية تطبق وتستخدم هذه الآليات منذ عقود ماضية ولم تؤثر هذه الآليات عليها سلباً بل أضافت لها مزيداً من القوة والمتانة والنضج. ولفت إلى أن أي عملية بيع على المكشوف سيتم اتخاذها سيعيقها عملية شراء لإغلاق المركز وهذه النقطة كفيلاً بخلق توازن سعري وطبيعي في الأسواق.

حسابات

وقال المحلل المالي مناف الملوحي، إن الأسواق الإماراتية من الأسواق الناشئة وبالتالي فإن إضافة أي آليات جديدة لا بد أن تكون بشكل متأن حتى لا يتسبب ذلك في إرباك حسابات المستثمرين، مشيراً إلى أن الأسواق في الفترة الحالية لا تحتاج إلى تطبيق أي أدوات جديدة حتى يستوعب المستثمرون الأدوات المطبقة حالياً ويعرفون كيفية التعامل بها.

وأضاف الملوحي، أن أي أدوات مالية تطبق تعتبر جديدة على المستخدمين الحاليين وبالتالي تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يدرك المستثمرون كيفية التعامل معها، مشيراً إلى أن آلية البيع على المكشوف تحتاج إلى مزيد من حملات التوعية والتثقيف لشرح مميزاتا وعيوبها للمستثمرين، خصوصاً وأن تلك الآلية مخصصة في الأساس للمستثمرين المؤهلين، كما أن الشركات والمؤسسات تستخدمها كأداة للتحوط من أي تراجع وبالتالي فهي ليست أداة للمضاربة.



■ مناف الملوحي



■ وضاح الطه

آليات

قال خبير أسواق المال مهند دياك، إن الشراء بالهامش وعقود المؤشرات والبيع على المكشوف المطبقة في أسواقنا المحلية من أهم آليات التداول في جميع الأسواق العالمية المتطورة والتي تميزها عن الأسواق الناشئة وهو ما ينعكس أسواقنا في مضاف الأسواق المتقدمة مقارنة بباقي أسواق المنطقة.

وبين دياك أن تلك الآليات ضرورية لرفع مستوى السيولة اليومية في الأسواق التي تعاني بالفعل من تراجع ملحوظ على مدار الشهور الماضية، بالإضافة إلى استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين المختصين والمتمرسين بهذه الأدوات والآليات. وأوضح أن آلية الشراء بالهامش تستقطب الكثير من صغار المستثمرين الذين يتفادون السوق المحلي لعدم وجود رافعة مالية كافية لتصبح التداولات مجزية بالنسبة لهم، مشيراً إلى أن الرافعة المالية تزيد من نسبة المخاطر على المتداول ولكن مع وجود البيع على المكشوف أو الشورت سيلينج يساعد المستثمر والمتداول بإجراء صفقات تحوط (hedging) لعمليات الشراء.

معدلات السيولة المتدنية.

وأوضح الحمودي، أن آلية البيع على المكشوف على سبيل المثال من الممكن أن يستعملها المستثمرون للتحوط كما أنها تساهم في عدم المبالغة في رفع الأسعار فوق قيمتها العادلة أو خلق فقاعات، فضلاً عن كونها ستساعد في الكشف عن التلاعبات في البيانات المالية للشركات للتأثير في الأسواق، وبالتالي يمكن أن يؤدي البيع على المكشوف دوراً في وقف فقاعة أسعار الأسهم خلال فترات طفرتها.

ويرى الحمودي أن الأسواق تحتاج في المستقبل إلى إدخال الخيارات على أسهم الشركات المدرجة لتواكب أسواق الأسهم

4 أساسيات تمكن من تجنب مخاطر الشراء بالهامش

وفقاً لنظام التداول بالهامش الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية والسلع عام 2008 فقد سمح لشركات الوساطة بتمويل نسبة من استثمارات عملائها في الأوراق المالية بضمان تلك الأوراق المالية أو أي أصول أخرى ذات قيمة عالية أو حصراً في النظام، حيث تقوم شركات الوساطة بتمويل نسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية التي يرغب بشرائها تصل بالحد الأقصى إلى 50٪ أي نسبة 1:1 مقابل ضمان الأوراق المالية الموجودة في حساب الهامش ورهن تلك الأسهم لصالح الوسيط.

هذا الحساب، وذلك بضمان الأوراق المالية الموجودة في حساب «التداول بالهامش»، أو الضمانات الأخرى التي يسمح بها النظام. وحددت الهيئة مخاطر «التداول بالهامش» في إمكانية التعرض لخسارة مبلغ كبير، وقد يلتزم المستثمر بإيداع مبالغ إضافية أو أوراق مالية أو بيع أوراق مالية، نتيجة تكبده للخسارة في حساب «التداول بالهامش»، أو تقوم شركة الوساطة ببيع جزء أو كل الأوراق المالية في حساب «التداول بالهامش» الخاص به، حال عدم تغطية الرصيد المدين في حساب «التداول بالهامش».



الاستثمارية، ومدى تحمله مستوى المخاطر المتوقعة جراء هذا التعامل. وأكدت الهيئة على ضرورة معرفة المستثمر للفرق بين حساب «التداول النقدي»، وحساب «التداول بالهامش»، موضحة حساب «التداول النقدي» بأنه الحساب الذي يتطلب من المستثمر سداد كامل قيمة عمليات شراء الأوراق المالية قبل تسويتها، ولا يسمح لشركة الوساطة بتمويل المستثمر لسداد قيمة عمليات الشراء التي تمت على هذا الحساب، بينما تقوم شركة الوساطة عبر حساب «التداول بالهامش»، بتمويل المستثمر لشراء أوراق مالية في

قالته هيئة الأوراق المالية والسلع: إن هناك 4 أساسيات يجب على المستثمرين معرفتها قبل البدء في التداول بالهامش لتجنب التعرض لأي خسائر، لا سيما وأن الاستثمار عن طريق التداول بالهامش يعتبر من الاستثمارات عالية الخطورة. وأضافت الهيئة أن الأساسيات الأربعة هي: معرفة طبيعة الآلية ومخاطرها، والوقوف على قيمة العمولات والمصاريف والتكاليف المرتبطة بها، ومعرفة الأوراق المالية التي يمكن شرائها، فضلاً عن تقدير مدى ملاءمة قيام المستثمر بالتداول بالهامش في ضوء مصادره المالية، وأهدافه

تنويع الأدوات يعمق الأسواق

تتحرك الجهات الرقابية في الدولة بخطى حثيثة نحو تنويع وزيادة الأدوات والآليات الاستثمارية في أسواق المال المحلية بهدف زيادة عمق الأسواق ورفع مستوى السيولة الاستثمارية، واستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين، ومن أبرز الآليات الجديدة التي طبقت أخيراً الشراء بالهامش والبيع على المكشوف، اللذان ينطوي من خلالهما مخاطر عالية في بعض الأحيان وهو ما يتطلب زيادة الوعي بإيجابياتهم وسلبياتهم لدى المتعاملين.

الشراء بالهامش

يعني قيام شركات الوساطة بتمويل جزء من عمليات شراء الأسهم للمتعاملين بمبالغ تفوق الأموال الموجودة في حساباتهم، وحساب التداول بالهامش هو الحساب الذي تقوم شركة الوساطة من خلاله بتمويل المستثمر لشراء أوراق مالية في هذا الحساب وذلك بضمان الأوراق المالية الموجودة في حساب التداول بالهامش أو الضمانات الأخرى التي يسمح بها النظام.

مثال للشراء بالهامش:

سداد كامل القيمة 10 دراهم شراء سهم بقيمة 10 دراهم سداد 5 دراهم وشركة الوساطة تقبل الباقي
الربح 50% ارتفاع قيمة السهم إلى 15 درهماً الربح 100%
الخسارة 50% انخفاض سعر السهم إلى 5 دراهم الخسارة 100%

البيع على المكشوف

من أساليب التداول التي تتيح للمستثمر الاستفادة من حالات انخفاض الأسواق دون الحاجة إلى انتظار انتهاء الانخفاض للدخول إلى السوق. ويعرف البيع على المكشوف على أنه بيع أصول مالية مثل الأسهم أو العملات وغيرها دون امتلاك هذا الأصل ومن ثم إعادة شرائه عند انخفاض السعر والاستفادة من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء.

صانع السوق

هو عبارة عن جهة مرخصة تهدف لتوفير السيولة (عرض وطلب) لكنه ليس وسيطاً، ولدي صانع السوق القدرة لتداول ورقة مالية ما، وتحمل مخاطرة الاحتفاظ بحجم معين من الأسهم كمخزون لديه أو بيع تلك الورقة التي يعمل كصانع سوق لها من المخزون المتاح لديه.

المخاطر المتوقعة:

- التعرض لخسارة مبالغ مالية كبيرة.
- قد يلتزم العميل بإيداع مبالغ إضافية أو أوراق مالية أو بيع أوراق مالية نتيجة تكبد خسارة في حساب التداول بالهامش.
- قد تقوم شركة الوساطة ببيع جزء أو كل الأوراق المالية في حساب التداول بالهامش الخاص بالعمل حال عدم قيامه بتغطية الرصيد المدين في حساب التداول بالهامش.

لتجنب تلك المخاطر:

- معرفة كيفية التعامل بألية التداول بالهامش.
- معرفة قيمة العمولات والمصاريف والتكاليف المرتبطة.
- معرفة الأوراق المالية التي يمكن للعميل شراؤها في حساب التداول بالهامش والتي يتم تحديدها في اتفاقية التداول بالهامش.
- أن يكون لدى المستثمر المعرفة المناسبة لتقدير مدى ملاءمة قيامه بالتداول على الهامش في ضوء مصادره المالية، وأهدافه الاستثمارية، ومدى تحمله لمستوى المخاطر المتوقعة جراء هذا التعامل.

المخاطر المتوقعة:

- بينما تكون الأرباح محدودة، فإن الخسائر قد تكون غير محدودة، وهذا عائد إلى أن سعر السهم يمكن أن ينخفض إلى قيمة صفر، بينما يمكن أن يرتفع إلى ما لا نهاية، وكلما ارتفع سعر السهم كلما كنت عرضة للخسارة.

- يمكن أن يحصل ما يُسمى «ضغط قصير»، عندما ترتفع أسعار الأسهم ويسارع المستثمرون للشراء، فيسبب ذلك صعوداً صاروخياً لسعر الأسهم.

- قد تحصل على الصفقة المناسبة في الوقت الخطأ، فقد يرتفع سعر الأسهم قبل أن تعاود الهبوط، وهذا ما يُعرض المستثمر لتكبد المزيد من الفوائد، واحتمال استدعاء الهامش.

الأوراق المالية المرخصة لصانع السوق في أبوظبي

- بنك أبوظبي التجاري
- مجموعة الإمارات للاتصالات
- دانة غاز
- بنك أبوظبي الاول
- الدار العقارية

صانع السوق المرخص

- بنك أبوظبي الاول
- الرمز كابيتال

المهام الرئيسية لصانع السوق هي:

- توفير الطلبات والعروض للأسهم في السوق.
- توفير أسعار بشكل مستمر وحقيقي.
- توفير الكميات اللازمة سواء في حالة الشراء أو البيع.
- استكشاف سعر التوازن للسهم من خلال إدخال طلبات وعروض

الهدف من وجود صانع السوق هو إيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء، ففي حال وجود ضغوط بيعية من قبل المتعاملين لأي سبب كان يقوم صانع السوق بتوفير طلبات شراء مقابلة يمكن هؤلاء من بيع أسهمهم بشكل سلس دون أن يغير الاتجاه النزولي للسهم جراء عمليات البيع، والعكس صحيح عندما يكون هناك ضغوط شرائية يقوم بتوفير عروض بيع مقابلة من مخزون الأسهم لديه أو من متداولين آخرين بحيث يكون صعود السعر سلساً مع توفر عروض في جميع نقط ارتفاع السهم.

أحداث تاريخية مرتبطة بالبيع على المكشوف:

- 1609** قدمت شركة «انديا إيست دوتش» احتجاجاً لسوق امستردام المالي بعد أن حقق المتداولون بأسهمها على المكشوف أرباحاً هائلة وهو ما أدى إلى صدور أول القوانين الخاصة بالبيع على المكشوف.
- 1733** منعت بريطانيا البيع العاري على المكشوف ويعني بيع أصل على المكشوف من غير اقتراضه.
- 1917** وضع سوق نيويورك للأوراق المالية قيوداً على التداول على المكشوف وطلبت قائمة يومية بالمضاربين.
- 1929** اعتبر المتداولون على المكشوف مسؤولين بشكل رئيسي عن انهيار بورصة وول ستريت الأمريكية.
- 1932** دان الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر التداول على المكشوف بغرض المضاربة في سوق نيويورك للأوراق المالية.
- 1949** ابتكر ألفريد وينسلو، وهو صحفي مالي، أول صندوق استثماري للتحوط يشتري أسهماً ويبيع أخرى على المكشوف.
- 1987** الكونغرس الأمريكي يحقق في عمليات البيع على المكشوف بعد انهيار السوق.
- 1997** ماليزيا تتهم مصرف كريدت ليونيه بالبيع على المكشوف مما أدى إلى انهيار عملة البلاد والسوق المالي.
- 2001** طلبت شركات وول ستريت من المستثمرين بعدم القيام بالبيع على المكشوف من أجل استغلال انخفاض أسعار الأسهم بسبب أحداث 11 سبتمبر.
- 2004** أصدرت هيئة الأوراق المالية الأمريكية قانوناً يهدف إلى التقليل من البيع على المكشوف.
- 2008** قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بإصدار أمر طارئ لكبح عمليات البيع على المكشوف.